



تقييم أثر سياسات دعم بيئات الأغذية الصحية والنظم الغذائية الصحية

تنفيذ إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

اعتنق المؤتمر الدولي الثاني للتغذية (المؤتمر) مفهوم «سوء التغذية بجميع أشكاله، بدلا من معالجة نقص التغذية والإفراط في التغذية بشكل منفصل. وسلط المؤتمر الضوء على دور النظم الغذائية - طريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وتسويقها، وإعدادها واستهلاكها - بوصفها عنصرا حاسما في مكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله بما في ذلك زيادة الوزن والسمنة. وتحقيقا لهذه الغاية، التزمت الدول الأعضاء، في إعلان روما الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني، بتعزيز النظم الغذائية المستدامة بوضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، عبر القطاعات ذات الصلة وتمكين الوصول على مدار العام إلى أغذية تلبى الاحتياجات التغذوية للناس، وتعزز النظم الغذائية الصحية المأمونة والممنوعة (الالتزام 15-ج). كما التزمت بإبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية ذات الصلة ومواءمة الموارد الوطنية بناء عليه؛ (الالتزام 15-د). ولأجل متابعة هذه الالتزامات، ينبغي تقييم أثر السياسات على النظم الغذائية وعلى الحصول على الطعام المغذي. ويوضح الإطار أدناه كيف تؤثر البيئات الغذائية على الحصول على الغذاء، وعلى نتائج النظم الغذائية والتغذية وعلى الحالة الصحية.

تتضمن الأهداف الإنمائية المستدامة في إطار الهدف 2 المقصد المتمثل في القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030 (المقصد 1-2)

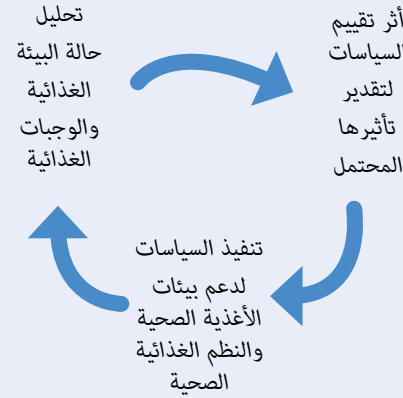
إن تقييم الأثر هو أداة محتملة يمكن استخدامها لتعزيز مراعاة التغذية في السياسات. فعند النظر في سياسات أو برامج جديدة، غالباً ما تخضع لنوع من الاستعراض في ما يخص الآثار الاجتماعية والصحية، والبيئية، ونادراً ما تخدم السياسات جميع المصالح على حد سواء؛ وهي عادةً تولي الأولوية لبعض القيم بدلاً من غيرها. وما يغيب في مناقشات السياسات العامة، مع ذلك، هو التأثير على التغذية الصحية العامة. إن تقييم الأثر هو استخدام طرق التنبؤ بالتأثيرات المحتملة لسياسة أو برنامج على جميع السكان المتضررين ومجموعات السكان الفرعية. ومن المتوخى تقييم الأثر المسبق لسياسات النظام الغذائي من أجل دعم البيئات الغذائية الصحية والنظم الغذائية الصحية. وترد تعريفات هذه المصطلحات في الصفحة الخلفية لهذا الموجز.

ينطوي تقييم الأثر على عنصرين: (1) القدرة على قياس ورصد البيئة الغذائية والنتائج الغذائية ذات الصلة؛ (2) نظام مراجعة السياسات مسبقاً عبر مجموعة من القطاعات في ما يخص أثرها المحتمل على هذه النتائج.

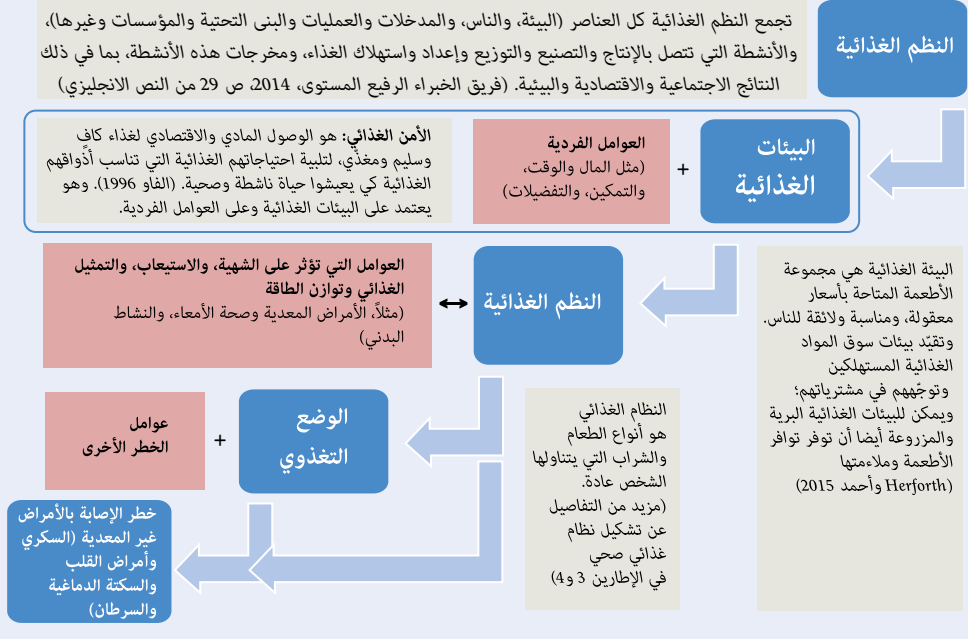
ومن المقرر وجود دورة متكررة تنطوي على الخطوات الثلاث المبينة أدناه (الشكل 2)، مع بيان النتيجة المرجوة من تحسين البيئات الغذائية والنظم الغذائية، التي تسهم في تحسين الوضع الغذائي والصحي وانخفاض معدلات الأمراض غير المعدية.

وتستكشف هذه الوثيقة الفرص والتحديات التي تواجه الهدف المنشود المتمثل في صياغة سياسات متماسكة من شأنها أن تدعم الوصول على مدار العام إلى الأغذية التي تلبى احتياجات الناس في مجال التغذية. والقصد من ذلك هو أن الحكومات في جميع البلدان - إن ذات الدخل المرتفع أو المنخفض أو المتوسطة الدخل، بغض النظر عن نوع النظام الغذائي والوضع الغذائي في بلدانها - قادرة على تضمين تقييم الآثار على البيئات الغذائية والنظم الغذائية في مناقشة السياسات. وتُقدِّم خيارات لنظام مراجعة السياسات بشأن أثرها المحتمل على البيئات الغذائية والنتائج الغذائية، التي تقوم على القدرة على قياس هذه النتائج.

دورة متكررة لدعم بيئات الأغذية الصحية



إطار لكيفية تأثير المنظومات الغذائية على البيئات الغذائية، والنظم الغذائية، ونتائج التغذية



أنواع السياسات التي تؤثر على البيئات الغذائية والنظم الغذائية

يعدّ تقييم الأثر مهماً بشكل خاص في

السياسات التي تؤثر مباشرة على البيئات

الغذائية والنظم الغذائية، كما هو الحال في المجالات التالية:

(1) الإنتاج الزراعي؛ (2) نظم السوق والتجارة؛ (3) تحول الغذاء والطلب عليه؛ (4) قدرة المستهلك الشرائية. وترد في الشكل أمثلة عن السياسات الخاصة بكل مجال

كيف ترتبط سياسات النظم الغذائية بالبيئات الغذائية وجودة النظام الغذائي



صياغة عملية لتقييم أثر السياسات (مسبقاً)

هناك ثلاثة نُهج لتقييم أثر السياسات على البيئة الغذائية ونتائج النظام الغذائي، وهي:

- 1- تقييم مخصّص لأثر السياسات يهدف إلى إفادة التغذية كهدف رئيسي لأثرها المحتمل على البيئات الغذائية والنظم الغذائية. ومن الأمثلة على ذلك التقييم الجاري تنفيذه على الضريبة المقترحة على المشروبات المحلاة بالسكر.
- 2- استعراض مجموعة سياسات قطاع الأغذية والزراعة لتقييم الأثر التراكمي لمجموعة السياسات القائمة على البيئات الغذائية والنظم الغذائية، ومكانم الفرص المتاحة لتحسين الأثر من خلال سياسات جديدة أو مراجعة السياسات القائمة. وتشمل مجالات السياسات الأساسية بموجب هذا
- 3- دمج تقييم الأثر على البيئات الغذائية والنظم الغذائية في تقييمات الصحة الشاملة، أو تقييمات الأثر الاجتماعي للسياسات الجديدة، مع التركيز على مجالات سياسات النظم الغذائية المذكورة أعلاه.

الإجراءات الموصى بها لنظم غذائية مستدامة تعزز نظم غذاء صحية، بما في ذلك مراجعة السياسات والاستثمارات الوطنية وإدراج أهداف التغذية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأغذية والزراعة. التوصية 8 في إطار العمل الخاص بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

وضع مقياس للبيئة الغذائية وجودة النظم الغذائية

تقييم الأثر يعني القدرة على قياس ورصد البيئة الغذائية والنتائج الغذائية ذات الصلة. إذ من شأن ضرورة متابعة مؤشرات البيئة الغذائية أن يعطي فكرة عما تبدو عليه البيئة الغذائية؛ أي، ما هي أنواع الأطعمة الأكثر توافراً، وبأسعار معقولة ومناسبة ولائقة/مسوّقة. ومن شأن رصد هذه المؤشرات أن تميّز المجالات التي قد تُؤثّر فيها السياسات سلباً أو إيجاباً على الصحة العامة للبيئة الغذائية، وبالتالي على الخيارات الممكنة المتاحة للمستهلكين.

- حالياً لا تُقاس البيئات الغذائية عادةً إلا من حيث توافر إمدادات الطاقة الغذائية وأسعار المواد النشوية؛ والسعر الكلي للمواد الغذائية الذي يستخدم سلة الأغذية لا يعكس بالضرورة الاحتياجات التغذوية؛ وتوافر السرعات الحرارية.
- إن أهم الإضافات لهذه المؤشرات الحالية هي توافر المجموعات الغذائية المختلفة (مثل الفواكه والخضر) والقدرة على تحمل تكاليفها؛ وسعر سلة الغذاء التي تعكس الاحتياجات من أجل اتباع نظام غذائي صحي. وتستلزم هذه المؤشرات الإضافية استكمال مؤشر السرعات الحرارية من غير المواد الغذائية، لكي توفر الأغذية غير الأساسية المتاحة نظماً غذائية صحية.

وينبغي أن تعكس مؤشرات قياس جودة النظم الغذائية عنصرين اثنين من العناصر الأساسية: الكفاية الغذائية، بمعنى الحصول على ما يكفي من بعض الأطعمة والمواد الغذائية الأساسية؛ والاعتدال الغذائي، أي عدم الإفراط من تناول بعض الأطعمة أو المغذيات. وتحدّد منظمة الصحة العالمية كمية دنيا من الفواكه والخضر يُنصح بتناولها يومياً. ويُنصح أيضاً بتناول مستويات معينة من السرعات الحرارية والماء والفيتامينات والمعادن. ومن جهة أخرى توصي بالكمية القصوى التي يمكن تناولها من الصوديوم والسكريات المضافة، وتنص على أن الدهون المهدرجة المصنعة ليست جزءاً من النظم الغذائية الصحية.

- تعدّ مؤشرات التنوع الغذائي المؤشرات الرئيسية المتاحة حالياً لقياس جودة النظام الغذائي. تلك التي تعكس كفاية المغذيات الدقيقة في النظم الغذائية، وتتضمّن الحد الأدنى من معايير التنوع الغذائي بالنسبة للنساء (لا يتمّ عادة جمع هذا المؤشر بعد) وبالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أشهر 6 و23 شهراً (يتم جمع هذا المؤشر في الاستبيانات الدورية مثل الاستقصاءات الديمغرافية والصحية).
- وتشمل الإضافات الأخرى، التي سبق تعريف مؤشراتنا في نطاق الأطر العالمية ولم يتمّ بالضرورة جمع البيانات بشأنها، ما يلي: استهلاك الفواكه والخضروات، والملح، والطاقة الغذائية من السكريات الحرة، والدهون المهدرجة.
- يعدّ استهلاك المنتجات متراكبة التصنيع أيضاً مهماً، لكن حتى الآن لم يتم تحديد المؤشرات ولا الاتفاق عليها؛ ويحتاج ذلك إلى مزيد من البحث.
- ينبغي تحسين نظم الرصد لقياس الجودة الغذائية، إلا أن المسوحات الغذائية الكاملة مكلفة ونادرة.

التحديات التي تواجه تقييم الأثر من أجل جودة البيئات الغذائية والنظم الغذائية

يواجه تقييم الأثر حالياً عدد من التحديات التي ينبغي معالجتها، وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- المؤشرات المتاحة ونظم الرصد ليست كافية للإحاطة بالبيئات الغذائية الصحية والنظم الغذائية الصحية، ولا تحيط بالنتائج المتوخاة من السياسات المتناسكة في النظم الغذائية إحاطة كاملة.
- في معظم البلدان، ليس هناك نظام يضمن إدراج هذه النتائج بصورة روتينية كجزء من المناقشات بشأن السياسات.
- تعدّ ضرورة تحسين المقاييس، وإجراء عملية سياسية مجدية لمراجعة السياسات بالنظر إلى التغذية مسألة عالمية، بغض النظر عن نوع النظام الغذائي المتبع في البلد، أو مستوى الدخل أو مشكلة سوء التغذية. ويعدّ بناء القدرات العالمية والوطنية من أجل ذلك مشروعاً طويلاً الأمد يتطلب رؤية والتزام مستمر، تظهر مزايها في الفائدة والأثر الهائلين اللذين يصاحبان الاستقصاءات الديمغرافية والصحية على مدى عدة عقود من التنمية والتنفيذ.

في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، من 2016 إلى 2025، من شأن رصد البيئات الغذائية والنظم الغذائية، وتصميم نظام لتقييم أثر سياسات النظم الغذائية على تلك النتائج، أن يساعد البلدان على متابعة الالتزامات التي تعهدت بها أثناء المؤتمر الثاني: من أجل إبراز التغذية ضمن السياسات ذات الصلة، ووضع سياسات لتوفير الوصول على مدار العام إلى الأغذية التي تلبّي احتياجات الناس في مجال التغذية وتعزيز النظم الغذائية الصحية المأمونة والمتنوعة.

تكمن رؤية نظام غذائي صحي في صميم نتائج والتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويوفر إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 تحفيزاً إضافياً. ويمكن للتوصيات التالية أن تحوّل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.



اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

التوصيات

- 1- وضع ومراقبة قياسات مجدية وسليمة تعكس النتائج المنشودة من البيئات الغذائية الصحية والنظم الغذائية.
- 2- تعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من أجل مواءمة قواعد بياناتهما العالمية والمنشورات الرئيسية لتغطية البيئة الغذائية والمعلومات المتعلقة بالنظم الغذائية، والسياسات الزراعية والنظام الغذائي، لتمكين تتبع توصيات إطار عمل المؤتمر الثاني البالغ عددها 60 توصية، وضمان سهولة حصول البلدان على المعلومات.
- 3- بناء القدرات من أجل القيام بتقييم الأثر، سواء أدرجت آثار البيئة الغذائية والنظم الغذائية في تقييم الأثر الاجتماعي والصحي الشامل، أو تمّ تقييمها في جهود مستقلة بخصوص النظم الغذائية.
- 4- مواصلة بناء القدرات وإيلاء الأولوية السياسية للتغذية في البلاد، بما في ذلك الأولوية للتحويل إلى أنظمة غذائية صحية، وبيئات غذائية صحية، ونظم الأغذية الصحية، لكي تُقبل البلدان ويُقبل المواطنون على طلب تقييم الأثر على البيئات الغذائية والنظم الغذائية واستخدامها في العملية السياسية.

المصطلحات

نظام الغذاء الصحي - يتضمّن إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية مجموعة من التوصيات لأجل «نظم غذائية مستدامة تعزز نظم غذاء صحية». باختصار، سوف يشار في هذه الوثيقة إلى هذا النظام، على أنه **نظام الغذاء الصحي**، الذي يسمح باستهلاك أغذية متنوعة ومغذية وسليمة، من خلال الإنتاج والتجارة والتوزيع بصورة مستدامة بيئياً.

البيئة الغذائية الصحية: هي البيئة التي تساهم فيها الأطعمة والمشروبات والوجبات في جعل نظام السكان الغذائي يتماشى مع المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية، المتاحة على نطاق واسع، وبأسعار معقولة وملائمة إلى حد معقول، ومرّوجة على نطاق واسع¹.

وتشمل نتائج المؤتمر الدولي الثاني المنصوص عليها في إطار العمل التوصيات التالية المتعلقة بالبيئات الغذائية الصحية:

- زيادة الحصول على المواد الغذائية الطازجة وإمكانية تحمّل تكاليفها.
 - زيادة الإنتاج وتقليل الفاقد وتحسين توزيع الفاكهة والخضروات والحدّ من التحويل إلى العصائر.
 - زيادة الإنتاج والاستعاضة عن الدهون المهدرجة بالدهون غير المشبعة.
 - إتاحة مياه الشرب النقية للجميع.
 - تقديم غذاء صحي في المؤسسات العامة وفي المطاعم.
 - مواءمة التسويق مع الإعلام وإنهاء تسويق الأطعمة غير الصحية.
- تساعد **النظم الغذائية الصحية** على الحماية من سوء التغذية في جميع أشكاله، ومن الأمراض غير المعدية، بما في ذلك السكري وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان. وحسب صحيفة الوقائع للنظام الغذائي الصحي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية²، يحتوي النظام الغذائي الصحي:
- الفواكه والخضروات والبقول (مثل العدس، الفول)، والمكسرات والحبوب الكاملة (مثل الذرة غير المجهزة والدخن والشوفان والقمح، والأرز البني).
 - 400 غرام على الأقل (5 أجزاء) من الفواكه والخضروات يومياً.
 - أقل من 10% من إجمالي استهلاك الطاقة من السكريات الحرة.
 - أقل من 30% من إجمالي استهلاك الطاقة من الدهون. وتعدّ الدهون غير المشبعة (الموجودة مثلاً في الأسماك، والأفوكادو، والمكسرات، وعباد الشمس، وزيت الكانولا وزيت الزيتون) أفضل من الدهون المشبعة (الموجودة مثلاً في اللحوم الدهنية والزبدة وزيت النخيل وزيت جوز الهند، والقشطة، والجبن والسمن والدهون). ولا تعدّ من مكونات النظام الغذائي الصحي الدهون غير المشبعة المصنعة (الموجودة في الأغذية المصنعة والوجبات السريعة والوجبات الخفيفة، والأطعمة المقلية والبيتزا المجمدة والفطائر والكعك، والسمن النباتي والمواد القابلة للفرط).
 - أقل من 5 غرامات من الملح (أي ما يعادل حوالي 1 ملعقة شاي) يومياً، واستخدام الملح المعالج باليود.

1 مقتبس من Swinburn وآخرين، (Obesity Reviews 142013، Herforth وأحمد (Food Security 7(3) 2015).
2 على الرغم من أن هذه الوثيقة تركز على كيفية توفير الحصول على النظم الغذائية الصحية على النحو المحدد للأشخاص الذين تزيد أعمارهم على عامين، من المهم أيضاً ضمان بيئة غذائية صحية تدعم أمثل تغذية وممارسات رعاية صغار الأطفال والرضع. وتزيد صحيفة الوقائع للنظام الغذائي الصحي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تحديد عناصر النظام الغذائي الصحي الخاص بالرضع والأطفال الصغار (منظمة الصحة العالمية 2015).

المصادر

يمكن الاطلاع على وثيقة المناقشة بقلم الدكتورة Anna Herforth، عالمة بحوث مساعدة، بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، بشأن تقييم أثر السياسات من أجل دعم البيئات الغذائية والنظم الغذائية على موقع لجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة: www.unscn.org
يمكن الاطلاع على وثيقتي النتائج الصادرتين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وهما: إعلان روما عن التغذية وإطار العمل على العنوان التالي: www.fao.org/about/meetings/icn2/ar/
صحيفة الوقائع للنظام الغذائي الصحي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، النسخة المحدثة في شهر سبتمبر/أيلول 2015، على الموقع التالي: www.who.int/mediacentre/factsheets/fs394/en
الفريق العالمي 2014، www.glopan.org، Technical Brief 1. How Can Agriculture and food system policies improve nutrition?



بدعم من



شكر وتقدير
قام بصياغة هذا الموجز الدكتورة Anna Herforth، عالمة بحوث مساعدة، بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة. بينما تولت الدكتورة Marzella Wüstefeld تسيير المشروع. وإن الدعم المالي، الذي قدمته حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بواسطة الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة، هو محط تقدير.

بموجب قرار صادر عن البرلمان الألماني